

علاء القرير*

نحو رؤية تنموية فلسطينية**

تناقش هذه المقالة أثر المساعدات الدولية في التنمية الفلسطينية، وتؤطر تأثيرها في أربع مجموعات ومدارس فكرية، وتطرح مجموعة من الأفكار بشأن ضرورة فهم العملية التنموية كأداة للمقاومة والتحرر، وتعرض بعض المؤشرات الواجب توافرها لعملية تنموية بديلة. كما تحاجج، وبشكل مقتضب، بأن أنموذج الاقتصاد المقاوم يقدم بديلاً جيداً إذا أردنا اقتصاداً يحررنا، وليس اقتصاداً حراً يستعبدنا.

هذه المساعدات الدولية وصلت إلى ٢٤,٦ مليار دولار أميركي منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في سنة ١٩٩٣، وفق إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)^١. وتضاعف حجم المساعدات الدولية ١٧ ضعفاً تقريباً بين سنتي ١٩٩٣ و ٢٠٠٩، وتجاوز الدعم المالي الذي قُدم في الفترة الفياضية (نسبة إلى رئيس الحكومة السابق للسلطة الفلسطينية

ملّ الجميع الحديث عن المساعدات الدولية وأثرها وعدم فاعليتها، إلا إن هذه المساعدات لا تزال الشبح الذي يفرض نفسه علينا من أجل دراسته ووضعها في مقرب سياسي، ذلك بأن جميع المؤشرات المتوفرة تدل على أننا سنواجه مزيداً من الأموال الضائعة ومزيداً من الفشل في تعلم العبر من الأعوام العشرين الماضية، بل إننا سنمعن في تسطير قصة فشل جديد (مثلاً إعادة إعمار قطاع غزة). وهذا الفشل الإضافي يحتم إضعافاً إضافياً للحركة الوطنية الفلسطينية وللنضال من أجل التحرر ومواجهة سلب الإنسان الفلسطيني حقه في التنمية والانعقاد كحق إنساني أساسي كفله القانون الدولي والمعاهدات ومختلف الموثيق الدولية.

* مدير برامج "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية"، وباحث أكاديمي في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE)، المملكة المتحدة.
** قدمت نسخة من هذه المقالة في المؤتمر السنوي العشرون لـ "مؤسسة مواطن / المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية"، بعنوان: "الاقتصاد السياسي الفلسطيني تحت الاحتلال: محاور في أزمة مستمرة"، في ٢٧ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، في رام الله، فلسطين.

العام الذي رسمه وحدده اتفاق أوسلو؛ الإطار العام الذي تبناه البنك الدولي في سنة ١٩٩٣، والمكتوب في ستة مجلدات تحت عنوان "الاستثمار في السلام" (والذي لا يزال يحكم منظومة العملية التنموية حتى اليوم على الرغم من اعتراف، حتى من صمّمه، بأنه لم يعد صالحاً للاستخدام)؛ نهج "عوائد السلام" والسلام الاقتصادي الذي تبنته السلطات المتعددة؛ النهج النيوليبرالي والأجندة التي تبناها الفاعلون الرسميون في العملية التنموية كلها؛ فشل اللاعبين الرئيسيين في عنونة تبعات حلقات اللا - تنمية.

وبالتالي، فإن الأسئلة الصحيحة لم تُسأل على مر السنين، مثل: ما معنى أن يكون الاقتصاد تحت احتلال عسكري في ظل شرط استعماري كولونيالي إحلالي؟ وكيف تتمثل السيطرة الاقتصادية للمستعمر على المستعمر؟ وفي ظل حالة من التفتت الجغرافي والسياسي الحاد، هل من الممكن تحويل اقتصاد المعازل والبانانتوستانات إلى اقتصاد وطني متكامل؟ وهل يمكن أن تحقق هذه المساعدات كلها أي شيء في ظل غياب السيادة السياسية؟

هذه الأمثلة من الأسئلة عادة ما يتم إهمالها، وإذا ما استمر هذا الوضع فإن حالة اللا - تنمية لن تتغير.

علاوة على ذلك، فإن العديد من الحقائق يتم إهمالها أيضاً، فالمانحون مثلاً لا يكثرثون لوصول الخسائر الاقتصادية بسبب الاحتلال في سنة ٢٠١٠ إلى ٧ مليارات دولار تقريباً، وهي تعادل ٨٥٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي^٢. كذلك، وفقاً لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن ٣٨ - ٤٥٪

سلام فياض) بين سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ ما كان قد تم تقديمه خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٥. ومنذ سنة ٢٠٠٤ حتى اليوم، بلغت نسبة الدعم الخارجي ما بين ٢٤٪ و ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل متوسط الدعم المالي السنوي للفرد الواحد إلى ٥٣٠ دولاراً أميركياً تقريباً، الأمر الذي وضع الفلسطينيين في أوائل قائمة المتلقين للمساعدات على مستوى العالم.

لكن المؤشرات التنموية - الاقتصادية تشير إلى فشل هذه الأموال في إحداث أي تغيير هيكل بنيوي يبيّن المسببات السياسية لحالة اللا - تنمية التي تحدث عنها وأسست لها الباحثة الأكاديمية سارة روي. ولن أتوسع في الإحصاءات التي تمثل مشكلة في الأساس لأنها تغيب فهم الأمور ضمن أطر الاقتصاد السياسي، لكن ثمة رقم واحد ربما يُجمل العملية اللاتنموية في الأرض المحتلة. فقد تغنّت الفياضية وشخوصها بأنها زادت عدد العائلات المتلقية للمساعدات الاجتماعية من ٣٠,٠٠٠ عائلة إلى ١٠٠,٠٠٠ عائلة، واعتبرت هذا الأمر نصراً لمنظومة التنمية. وإذا ما كان هذا نصراً، فالنتيجة هي أن العملية التنموية في الأرض المحتلة خلقت "فقراء جداً". فهذا الرقم يدل على أن الفقراء ليسوا هم الأولوية بالنسبة إلى العملية التنموية، ذلك بأن النيوليبرالية الاقتصادية تفترض أن النمو الاقتصادي الكلي سيصل إلى الفقراء بشكل أوتوماتيكي، مثلما يحتاج خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والسلطة الفلسطينية، لكن التاريخ والتجارب السابقة والمعطيات الحالية من العالم النامي تشير إلى خلاف ذلك تماماً. فشل المساعدات الدولية هذا يُعزى إلى أسباب عدة، من ضمنها: الإطار الاقتصادي

أربع مدارس فكرية لفهم أثر المساعدات الدولية^٢

بناء على ما ذكر، ليس غريباً، إذاً،

أن يكون هناك توافق عام في الأدبيات المنشورة على أن المساعدات الدولية خذلت الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، فإن الخلاف يتعلق بأسباب فشل هذه المساعدات. وتحتاج هذه المقالة بأن تفسر أثر المساعدات الدولية يمكن أن يُصنف في أربعة مذاهب أو مجموعات فكرية:

- يمكن تسمية المذهب الأول بالمذهب

"الذرائعي"، وهو يرى أن أساسيات خطة

الاستثمار في السلام سليمة، وأنه يجب

المحافظة على هذا النموذج، إلا أنه،

وببساطة، يحتاج إلى تطبيق أفضل. وتميل

المجموعة القائلة بهذا المذهب إلى تجميل

طبيعة الاحتلال الإسرائيلي والاستعمار

الاستيطاني للدولة الإسرائيلية، ملقية بكثير

من اللوم أيضاً على السلطة الفلسطينية

بسبب إخفاق المساعدات الدولية في تحقيق

النتائج. وتشمل هذه المجموعة باحثين

في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي،

والعديد من الوكالات الحكومية المانحة.

- المجموعة الثانية، هي مجموعة

"الذرائعيين الناقدين"، وهي تركز على

الاحتلال باعتباره العقبة الرئيسية في

طريق السلام والتنمية. ومع ذلك، فإن

هذه المجموعة تؤمن إيماناً ذرائعياً بقدرة

السياسات على إحداث التغيير الإيجابي،

وتتفق مع الذرائعيين على فحوى السياسات

وطبيعتها وأولويتها.

- المجموعة الثالثة تضم "منتقدي

نموذج أوسلو"، وكثيرون منهم يؤكدون

أن نظام المساعدات الدولية في حد

ذاته هو جزء من الاحتلال، لأنه مصمّم

تقريباً، من كل سنت يُصرف في الأرض المحتلة، يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلي جزءاً حالة الاعتماد والاحتواء اللامتكافئ^٣. كما أشار تقرير آخر لـ "الأونكتاد" إلى أن الواردات التي أنتجت في دولة ثالثة، ثم أُعيد تصديرها إلى الأرض المحتلة كأنها أنتجت في إسرائيل، تتسبب بخسائر سنوية تُقدّر بـ ٤٨٠ مليون دولار، أي ما نسبته ٢٥٪ من العوائد العامة، و ١٠٪ خسارة في الناتج المحلي الإجمالي، و ٣٠,٠٠٠ وظيفة سنوياً^٤.

كل هذا لم يعن شيئاً للفاعلين الرئيسيين

في عملية التنمية الفلسطينية، كالمؤسسات

المالية الدولية، مثلاً. ففي مقابلات أجريتها

أنا وزميلي جبريمي وايلدمان من جامعة

إكستر مع العديد من الفاعلين في صناعة

التمويل والتنمية فوجئنا بتصريح لأحد

أهم أقطاب المؤسسات المالية الدولية

فحواه أن "الفلسطينيين طموحون جداً،

وحالهم أفضل كثيراً من أحوال دول العالم

النامي، وخصوصاً في أفريقيا، وبالتالي

فإن المساعدات الدولية فعّالة". واعتبر

أحد المتحكمين الرئيسيين الآخرين في

العملية التنموية، أن "فلسطين ونهجها

التنموي قصة نجاح، وهي جاهزة تماماً

لتصدير نموذجها إلى دول العالم العربي

الجديد". وفي ظل حالة الفشل هذه، فإن

اللاعبين الأساسيين في العملية التنموية لا

يزالون يعتقدون أنها قصة نجاح يمكن أن

تُروى؛ ولم يكتف المانحون بتصدير نموذج

المساعدات الفلسطيني إلى العالم العربي

الجديد، بل جرى التعاقد مع رئيس الحكومة

السابق سلام فياض عن طريق البنك

الدولي للإشراف على عملية إعادة الهيكلة

والحوكمة للاقتصاد اليمني والمساعدات

الدولية التي تأتيها.

الاستقرار. وكلمة "التنمية" لا ترد في أدبيات "المستعمرين الجدد"، وبالتالي إذا ما حللنا أثر المساعدات الدولية للفلسطينيين من وجهة نظر الاستعمارية الجديدة، فإنها قد لا تكون فاشلة على الإطلاق، بل قد تكون في الواقع حققت نجاحاً باهراً.

التنمية أداة للمقاومة والتحرر

في ظل العيش تحت وضع استعماري - كولونيالي ثمة ضرورة إذاً لاستئناف الاشتباك المتواصل، بمعناه الواسع والشامل، مع الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وتحتاج هذه المقالة بأن الوضع هو احتلالي استعماري، ولذا فإن التنمية يجب أن تكون على هذا الشكل. فالكلمة السحرية للتنمية في الوقت الحالي هي "الاشتباك". فالتنمية ليست "بناء المؤسسات"، و"الحوكمة الرشيدة"، و"الديمقراطية"، و"النيوليبرالية"، و"النمو الاقتصادي"، و"الواقعية الاقتصادية"، و"السلام الاقتصادي"، و"عوائد السلام"، بل هي المقاومة والحرية والتحرر، وهذه ليست شعارات وكلاماً فارغاً من محتواه وغير واقعي وحالم، كما يدعي مندوبو المؤسسات المالية الدولية أو قيادات السلطة الفلسطينية. وفي ظل العيش تحت شرط كولونيالي استعماري، فإن التنمية لا تعني إلاً الاشتباك، وخصوصاً الاشتباك من أجل الأرض لزرعها وفلاحتها واسترجاعها كمدخل أول للتنمية وعمليتها المستدامة،^{١٠} لكن هذا يتطلب تغيير الخطاب والسرد قبل أي شيء من أجل تغيير الفعل. فخطاب قيادات السلطة الفلسطينية - كما يتضح جلياً في اجتماعات المانحين - أقرب إلى الاستجداء والتوسل. وإذا لم يتغير هذا

ليقوّض التنمية الفلسطينية ويعزز الاحتلال الإسرائيلي ويدعمه. وبالنسبة إلى المنتقدين، فإن التنمية ليست السياسة الملائمة التي يتعين تطبيقها، وإنما يجب مقاومة الهيمنة، لأن الغرض المخفي من وراء المساعدات "الإنمائية" في الحالة الفلسطينية، إنما يرمي إلى تعزيز الاحتلال. - المجموعة الرابعة لا يُلتفت إليها غالباً عند تحليل تأثير المساعدات الدولية، وهي مجموعة "المستعمرين الجدد" الذين يؤمنون بنجاح المساعدات، ولا سيما في الضفة الغربية، حيث جرى تسكين حدة المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي إلى حد كبير، بينما تحققت أهداف السياسة الإسرائيلية بدرجة كبيرة. ولهذه المجموعة نفوذ كبير، وخصوصاً في الولايات المتحدة، حيث يُثبت هذا النفوذ فاعليته في الاصطفاف إلى جانب مصالح الحكومة الإسرائيلية ورسم ملامح سياسة المساعدات الأميركية تجاه الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، ما انفكت منظمات، مثل معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،^{١١} تدعو - منذ ثمانينيات القرن الماضي على الأقل - إلى اتباع نهج في المعونة يوفر الحوافز الاقتصادية للفلسطينيين في مقابل تخليهم عن حقوقهم. كما يوضّح تقرير صادر عن خدمة أبحاث الكونغرس في حزيران / يونيو ٢٠١٢،^{١٢} وآخر في صيف سنة ٢٠١٤،^{١٣} أن المساعدات المقدمة إلى الفلسطينيين هدفت على مر السنين إلى دعم ثلاث أولويات أميركية رئيسية على الأقل في مجال السياسات: مكافحة الإرهاب ضد إسرائيل؛ تشجيع التعايش الفلسطيني السلمي مع إسرائيل، مترافقاً مع إعداد الفلسطينيين للحكم الذاتي؛ تلبية الحاجات الإنسانية للحيلولة دون تفاقم حالة عدم

التنمية هو إحداث تغيير هيكلي في الحياة، وليس تحسينها آنياً فقط. وبالتالي، في ظل العيش في قانون الطوارئ، وفي ظل غياب المساءلة وتجذر الفساد البنوي في هيكلية السلطة الفلسطينية، بل مع وجود سلطة أكثر قمعاً، فلا مجال للحديث عن التنمية، لأنها في جوهرها يجب أن تعني الحرية والتحرر. وعليه، ثمة مؤشرات ومتطلبات يجب توافرها للبدء في عملية تنموية بديلة تعنون إخفاقات العقدين الماضيين. في البدء، على المحتج والمعارض أن يقدم برنامجاً إيجابياً لا يعتمد على نقد الموجود فقط - على أهميته - بل يقدم البرنامج البديل بإيجابية. فطبيعنا البشرية تؤشر إلى أننا نتفاعل أكثر مع ما هو إيجابي ونفرمّ ما هو سلبي. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن كثيرين يدعون ويحاججون بغياب النموذج البديل، لكن هذا غير صحيح، لأن العديد من المبادرات ومؤسسات الفكر الفلسطينية ك"الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية"، ومركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ومركز بيسان، والمرصد، وغيرها، تعبّر عن هذا البديل، غير أنه لا يزال هناك حاجة ملحة إلى تأطير جميع هذه المحاولات المتفرقة في بوتقة واحدة ذات برنامج واضح، تذيب المحددات المؤسسية كلها، وتؤسس لنموذج عملي بديل. كذلك، ثمة حاجة ملحة إلى تبني سياسات اقتصادية - تنموية منحازة إلى الفقراء، لا إلى القطاع الخاص من أجل تعظيم أرباحه فقط، ذلك بأن هذا القطاع، وخصوصاً في مجال الشركات الكبيرة، يتشابك في شبكة معقدة من الاعتمادية والترابط والانتفاع الاقتصادي مع الشركات الإسرائيلية. فعندما تصل نسبة

الخطاب ليتبني منظومة الاشتباك من أجل نيل الحق في التنمية والتحرر، فإن الأفعال لن تتغير على أرض الواقع ولا أحوال التنمية.

كذلك فإن التنمية هي طبعاً عملية طويلة الأمد، وهي، كأي عملية، تتطلب قيادة تمثيلية، وشرعية لهذه القيادة. فالتنمية عملية سياسية بامتياز، وليست عملية تكنوقراطية أو تقنية كما يفهمها الفاعلون في "صناعة التنمية" منذ أوسلو. فمن دون قيادة شرعية، وفي ظل أزمة - بل فجوة - الشرعية، لن تتبلور عملية تنمية مستدامة. إن ما يحدث هو تجذر أكبر لصناعة التنمية بديناميتها الحالية التي تستفيد منها إسرائيل واحتلالها ومجتمع المانحين والنخب الفلسطينية الطفيلية. وبالتالي، فإن ما يُخلق على أرض الواقع هو عملية تبعية واعتمادية. فجوة الشرعية وغياب القيادة التمثيلية لا يعينان تقهقراً وانحداراً إضافياً للمشروع الوطني الفلسطيني فحسب، بل للتخطيط والتفكير التنموي التحرري أيضاً. وهذه الفجوة في الشرعية السياسية لا تخلق وتجذر المسافة والهوة ما بين الناس والقيادة فقط، بل إن الناس أيضاً لا يشعرون أو يلمسون ملكيتهم لهذه العملية التنموية. ومن دون ملكية الناس لعمليتهم التنموية، ومن دون أن يكونوا في كرسي القيادة ليضمنوا الكرامة في الأساس في هذه العملية التنموية، فإن التنمية ستكون بعيدة المنال، والمطلوب بالتالي هو إعادة الاعتبار إلى الجماهير.

فضلاً عمّا سبق، فإن التنمية كمفهوم تحرري ومقاوم تتعارض جوهرياً مع التحولات السلطوية القمعية في قطاع غزة والضفة الغربية، وخصوصاً فيما يتعلق بالتعاون الأمني مع إسرائيل¹¹. فهدف

حدوث أي تغيير جوهري على أرض الواقع.

الاقتصاد المقاوم كبديل حقيقي

أمّا بالنسبة إلى أنموذج الاقتصاد المقاوم، فقد كُتب كثير في هذا الموضوع منذ الثمانينيات حتى يومنا هذا، فضلاً عن مساهمات الجيل الجديد الذي يرى أهمية هذا الأنموذج، مع تأكيد الحاجة إلى مزيد من التطوير والعملائية. لكن كيف نعرّف الاقتصاد المقاوم من منظور تنموي؟ وكيف نقارن الاقتصاد المقاوم بـ "النيوليبرالية" مثلاً، وندرس مدى تأثير هذا الفهم في صناعة التنمية والمساعدات؟ وما هي المتطلبات الضرورية لتطبيق هذا الأنموذج؟

الاقتصاد المقاوم من منظور تنموي هو عملية تراكمية تكاملية اقتصادية - اجتماعية - سياسية، تسعى في الأساس لتحرير الإنسان من حالة التبعية وامتھان الكرامة الإنسانية، وتوجّه نحو الاعتاق والحرية، من خلال تحريره من حالة الفقر واللامساواة، والاضطهاد والخوف، وتمكينه في أرضه وتوسيع خياراته وإمكاناته وقدراته، بحيث تصل إلى ضمان شعوره بالسعادة أيضاً. فهذا الأنموذج يضم الجميع ويتسع للشرائح الاجتماعية كلها، ويرفض الوحدة الاقتصادية مع القوة المستعمرة، ويرفض ديمومة الاحتواء اللامتكافئ.

فبمزيد من التعاون والتفكير الخلاق، يمكن إرساء الأسس لاقتصاد تقدمي مستدام، وهذه العملية تبدأ أساساً بفهم الاقتصاد على أنه أكثر من عمليات مالية لأجل الربح. بكلمات أخرى، إن كان "النهج النيوليبرالي" أنموذجاً فوقياً يعمل بشكل عمودي من الأعلى إلى الأسفل، فالاقتصاد المقاوم أنموذج يعمل من الأسفل إلى الأعلى،

الفقر بناء على معدلات الدخل إلى ٥٠٪ تقريباً، وبعض التقارير يشير إلى أن نسبة الفقر في غزة وصلت إلى ٩٠٪ تقريباً بعد العدوان الإسرائيلي في صيف سنة ٢٠١٤، فمن الواجب التساؤل: متى سيصبح الفقراء في جوهر العملية التنموية ومركزها وليس على هامشها؟ فالقطاع الخاص الفلسطيني مطالب - فعلاً وليس قولاً فحسب - بالعمل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وليس الأرباح فقط. ولا أحاجج هنا بأن الريادية غير مطلوبة للتنمية، بل العكس تماماً، لكن المطلوب هو محاسبة شعبية للقطاع الخاص الفلسطيني ولعلاقاته التجارية المتجذرة مع القطاع الخاص الإسرائيلي في ظل حالة الاعتمادية المفروضة.

إن قائمة المتطلبات والمؤشرات لعملية تنموية بديلة تطول، لكنها تتطلب في جوهرها قيادة شرعية في عيون الشعب الفلسطيني كله، وممثلة له، وتخضع لمحاسبته، وليس لمحاسبة الممولين. وهذه العملية التنموية البديلة تتطلب أيضاً مؤسسات مجتمع مدني قاعدية فاعلة تستجيب لتطلعات الجماهير وليس لشروط المانحين أو التنافس على أموالهم، وتتحدى إطار التحولات التي خلقتها العملية السلمية لأوسلو وتسويتها السياسية. فهذه العملية تتطلب تبوؤ النقابات والأحزاب (المهترئة حالياً من أقصى يمينها إلى أقصى يسارها) ساحات النضال. ومن المطلوب أيضاً أخذ خطوات صارمة وأكثر جرأة - تصل إلى حد الطرد - مع أولئك الممولين الذين يُحدثون الضرر الأكبر ليس فقط في منظومة التنمية، بل أيضاً في الأروقة السياسية الداخلية الفلسطينية كالوكالة الأميركية للتنمية الدولية. ومن دون خطوات من هذا القبيل أو مؤشرات كهذه، يكون من غير المجدي توقّع

ويضم الجميع. "النيوليبرالية" وأنموذجها يرفضان، ولا يرغبان في الاحتكاك مع قوة الاحتلال، بل على العكس يتعاونان معها ويديمانها. "النيوليبرالية" وأنموذجها وإن كانا ظاهرة محلية، إلا إنهما ممولان ومدعومان خارجياً، لكن الاقتصاد المقاوم مجبول برحم الحياة الفلسطينية، ولا أحاول هنا إدخال بعض الرومانسية إلى الماضي. إن كان تركيز "النيوليبرالية" على المؤسسات وبنائها، فالبديل المقاوم يركز على الإنسان كمحور للتنمية. وإذا كانت "النيوليبرالية" تركز على المعايير الدولية والحوكمة الرشيدة، فالاقتصاد المقاوم يتمحور حول الحقوق والنضال الوطني. "النيوليبرالية" تركز على الفردانية، لكن الاقتصاد المقاوم يركز على العمل الجمعي. والاقتصاد المقاوم ليس فقط أنموذجاً يحارب ويواجه السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، بل يجب أن يكون جريئاً من أجل عنونة الأخطاء في إطار النقد والنقد الذاتي. وفي هذا الصدد، فإن الحركات الشبابية التي نشأت بعد "الثورات العربية" / الربيع العربي، وخصوصاً تجمع فلسطينيون من أجل الكرامة، أدركت أهمية هذا البديل، وحاجت بوجود بديل اقتصادي للأنموذج النيوليبرالي القائم حالياً، وعبرت عن حاجتها في إحدى بياناتها على النحو التالي: "أکید في بديل، البديل مقاومة اقتصادية تحقق إعادة توزيع المصادر وعدالة اجتماعية وكرامة للشعب الفلسطيني. هذا مش شعار على فكرة! أهم الخطوات البديلة إنو نبلش المقاطعة الكاملة للبضائع الإسرائيلية. ثاني إشي نرفض التعامل مع اتفاقية باريس ومطالبة السلطة إعلان ذلك بصراحة. ثالثاً، وضع

ضرائب عالية على البضائع المستوردة لحماية منتجاتنا ومزروعاتنا الوطنية. رابعاً الذهاب للأرض الفلسطينية في المناطق المسماة ج والتي تشكل ٦٠٪ من أرض الضفة لوحدها ونعمل فيها مع بعض ونزرعها. خامساً إقامة تعاونيات زراعية لسد الاحتياجات المحلية، وفي كثير أفكار ممكن يقدموها عقول اقتصاديين فلسطينيين بس يكون في إرادة سياسية لتطبيق المقترحات والتحرر من التبعية".^{١٢} لكن تحقيق الرؤية البديلة يشمل متطلبات من ضمنها: إعادة خلق صناعة المساعدات؛ إعادة تعريف التنمية مفاهيمياً؛ الاستفادة من النماذج المحلية وإعطاؤها الأولوية بدلاً من استيراد نماذج من الخارج مع محدداتها؛ مقاومة قوة الاحتلال والاشتبك معها كأسلوب تنموي أيضاً يعمل على توطين الاقتصاد والعملية التنموية على غرار توطين المقاومة؛ أخيراً، مقاومة أي سلطة قمعية فلسطينية. وهذا كله ينعكس على صناعة المساعدات التي تعتبر العملية التنموية كعملية تكنوقراطية غير سياسية وحيادية. فالنموذج البديل يراعي تباينات القوة بين المستعمر والمستعمر، وهذا يقتضي التحول من اقتصاد سوق حرة إلى أنموذج يرتكز على الناس، ويكون تشاركياً - ديمقراطياً - تقدماً، ويعتمد على استراتيجيات الصمود. فالرؤية الاقتصادية يجب أن تكون في صلب البرنامج السياسي وبرنامج النضال التحرري، وأن تكون رؤية مستجيبة لتطلعات الجماهير وليست لمصالح النخب المنتفعة على حساب موارد الجماهير وحقوقها الجمعية.

في النهاية، ثمة حاجة ماسة إلى التفكير جدياً في تطبيق نموذج تنموي بديل يراعي

ويضم الجميع. "النيوليبرالية" وأنموذجها يرفضان، ولا يرغبان في الاحتكاك مع قوة الاحتلال، بل على العكس يتعاونان معها ويديمانها. "النيوليبرالية" وأنموذجها وإن كانا ظاهرة محلية، إلا إنهما ممولان ومدعومان خارجياً، لكن الاقتصاد المقاوم مجبول برحم الحياة الفلسطينية، ولا أحاول هنا إدخال بعض الرومانسية إلى الماضي. إن كان تركيز "النيوليبرالية" على المؤسسات وبنائها، فالبديل المقاوم يركز على الإنسان كمحور للتنمية. وإذا كانت "النيوليبرالية" تركز على المعايير الدولية والحوكمة الرشيدة، فالاقتصاد المقاوم يتمحور حول الحقوق والنضال الوطني. "النيوليبرالية" تركز على الفردانية، لكن الاقتصاد المقاوم يركز على العمل الجمعي. والاقتصاد المقاوم ليس فقط أنموذجاً يحارب ويواجه السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، بل يجب أن يكون جريئاً من أجل عنونة الأخطاء في إطار النقد والنقد الذاتي. وفي هذا الصدد، فإن الحركات الشبابية التي نشأت بعد "الثورات العربية" / الربيع العربي، وخصوصاً تجمع فلسطينيون من أجل الكرامة، أدركت أهمية هذا البديل، وحاجت بوجود بديل اقتصادي للأنموذج النيوليبرالي القائم حالياً، وعبرت عن حاجتها في إحدى بياناتها على النحو التالي: "أکید في بديل، البديل مقاومة اقتصادية تحقق إعادة توزيع المصادر وعدالة اجتماعية وكرامة للشعب الفلسطيني. هذا مش شعار على فكرة! أهم الخطوات البديلة إنو نبلش المقاطعة الكاملة للبضائع الإسرائيلية. ثاني إشي نرفض التعامل مع اتفاقية باريس ومطالبة السلطة إعلان ذلك بصراحة. ثالثاً، وضع

أي يبحث في القضايا الأساسية، كالتمثيل والشرعية، ثم يتبنى قرارات اقتصادية شجاعة تتوافق مع فكر مقاوم غير مساوم أو مهادن. وهذه التغييرات الجذرية في صناعة القرار الفلسطيني تحتاج إلى إدراك قوي أن القيادة الفلسطينية الحالية ليست قادرة، وعلى الأغلب، لا تريد التغيير، وأن هناك حاجة إلى خطة وبرنامج جديدين. فإذا لم يضمن الفلسطينيون أنفسهم الكرامة في منظومة المساعدات، فإن أحداً لن يضمنها لهم. ■

خصوصية الحالة الفلسطينية وتمييزها، ولا يقبل بالوصفات الدولية الجاهزة من المؤسسات المالية الدولية، أو من مجتمع المانحين ووصفاتهم السياساتية. هذا ليس من باب الرفض لأجل الرفض، وإنما لأنها فشلت على مدار عشرين عاماً في فلسطين، وفشلت وتفشل في بقاع أخرى من الأرض في خلق عالم أفضل وأكثر عدلاً. لكن هذا النموذج البديل لن يكون جاهزاً، بل إن هناك حاجة إلى حوار سياسي - اقتصادي - اجتماعي - تنموي يبدأ من الصفر السياسي،

المصادر

- 1 OECD-DAC and QWIDS (2014)-Query Wizard for International Development Statistics, Organisation for Economic Co-operation and Development, <http://stats.oecd.org/qwids/>
- 2 Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ) and Palestinian Ministry of National Economy (2011), "The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Occupied Palestinian Territory", <http://www.mne.gov.ps/pdf/Economiccostsofoccupationfor-Palestine.pdf>
- 3 UNCTAD (2003), "Report on UNCTAD's Assistance to the Palestinian People", Geneva, http://unctad.org/en/docs/tb50d4_en.pdf
- 4 UNCTAD (2011), "Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory", Geneva, http://unctad.org/en/Docs/tdb58d4_en.pdf
- 5 Jeremy Wildeman & Alaa Tartir (2014), "Unwilling to Change, Determined to Fail: Donor Aid in Occupied Palestine in the Aftermath of the Arab Uprisings", *Mediterranean Politics*, vol. 19, issue 3, pp. 431-449, <http://dx.doi.org/10.1080/13629395.2014.967014>
- 6 يرتكز هذا القسم على ورقة سياسية أصدرتها الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، وكتبها جيريمي وايلدمان وعلاء الترتير في أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ بعنوان "ألم يحن الوقت بعد لدفن نموذج معونة أوسلو؟" ويمكن الولوج إلى الورقة عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://al-shabaka.org/sites/default/files/TartirWildeman_PolicyBrief_Ar_Sep_2013.pdf

- Joyce R. Starr (1989), "Development Diplomacy: U.S. Economic Assistance to the West Bank and Gaza", http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PP_12DevelopmentDiplomacy.pdf ٧
- Jim Zanotti (2012), "U.S Foreign Aid to the Palestinians", *Congressional Research Service*, Washington D.C., <https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/PAid2012.pdf> ٨
- Jim Zanotti (2014), "U.S Foreign Aid to the Palestinians", *Congressional Research Service*, Washington D.C., <https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf> ٩
- ١٠ سامر عبد النور وعلاء الترتير ورامي زريق (تموز / يوليو ٢٠١٢)، "زراعة فلسطين من أجل الحرية"، ورقة سياسية، "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية"، في الرابط الإلكتروني التالي: http://al-shabaka.org/wp-content/uploads/2012/07/Abdelnour_etal_PolicyBrief_Arabic_July_2012.pdf
- ١١ صابرين عمرو وعلاء الترتير (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤)، "بعد حرب غزة، أي ثمن لقطاع الأمن في فلسطين؟"، ورقة سياسية، "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية"، في الرابط الإلكتروني التالي: http://al-shabaka.org/wp-content/uploads/2015/01/AmrovTartir_PolicyBrief_Ar_Oct_2014.pdf
- Palestinians for Dignity (2012), "Mass March Calling for Social Justice on Tuesday Sept. 11 at 5:00 pm in Ramallah", Press Release, September 10, <http://on.fb.me/1beCkQM> ١٢

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

قضايا استراتيجية / وجهات نظر إسرائيلية (٣) العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير

إعداد: رندة حيدر إشراف وتحرير: أحمد خليفة

١٦٩ صفحة ٨ دولارات